



لجننا الحقيقة في جنوب أفريقيا وغواتيمالا

بقلم مارك فريمان وبريسيلاب. هاينر

المركز الدولي للعدالة الانتقالية

تعتبر لجننا الحقيقة في جنوب أفريقيا وغواتيمالا اثنتين من أكبر وأبرز اللجان التي أنهت مهماتها مؤخراً. والدراسة الحالية هذه تنقسم إلى قسمين: استعراض عام لسياق كل لجنة وعملها ومراجعة سريعة لعناصر الاتفاق والاختلاف الرئيسية بينهما.

جنوب أفريقيا

وقع العشرات من الآلاف ضحية الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب أثناء الأعوام الخمسة والأربعين من نظام الفصل العنصري والثلاثين عاماً تقريباً من المقاومة المسلحة التي شنها المؤتمر الوطني الأفريقي وآخرون. وقد وقع أكبر عدد من الوفيات في الصراع بين المؤتمر الوطني الأفريقي وحزب حرية إنكاثا المدعوم من الحكومة.

بدأت النقاشات الجادة بصدد فكرة إنشاء لجنة للحقيقة بعد انتخاب نيلسون مانديلا رئيساً للبلاد في 1994. وبعد مشاركة كبيرة من قبل المجتمع المدني ومئات من الساعات من جلسات الاستماع أصدر برلمان جنوب أفريقيا في 1995 "قانون تعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة" منشئاً "الجنة الحقيقة والمصالحة". وبعد عمليات الترشيح والاختيار التي جرت بصورة علنية تم تعيين سبعة عشر عضواً باللجنة. وقد نص القانون على شروط ولاية للجنة تظل حتى يومنا هذا الأكثر تعقيداً وتطوراً. فقد أعطى القانون لهذه اللجنة صلاحية منح العفو الفردي وسلطة التفتيش والمصادرة وجلب وإحضار الشهود بالإضافة إلى إدارة برنامج متطور لحماية الشهود. جاءت لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا عملاقة في حجمها ونطاق عملها إذا ما قورنت بغيرها من اللجان، فقد عمل بها حوالي 350 موظفاً وبلغت ميزانيتها قرابة الثمانية عشر مليون دولار أمريكي في السنة لمدة عامين ونصف العام (هذا غير ميزانية إضافية أصغر منها لمدة ثلاثة أعوام)، وكان لها أربعة مكاتب ضخمة في أنحاء مختلفة من البلاد.

وفقاً لقانون تعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة صممت اللجنة بحيث تعمل من خلال ثلاث لجان متصلة. اللجنة الأولى، "الجنة انتهاكات حقوق الإنسان"، كانت مسؤولة عن جمع الشهادات من الضحايا والشهود وإثبات نطاق الانتهاكات ومداهما. والثانية، "الجنة العفو"، كانت تنظر في الطلبات الفردية للحصول على العفو وتقرر فيها. أما اللجنة الثالثة، "الجنة التعويضات ورد الاعتبار"، فقد صاغت توصيات خاصة ببرنامج للتعويضات.

تلقت لجنة الحقيقة والمصالحة شهادات من 23000 ضحية وشاهد، حضر منهم ألفان أمام جلسات استماع علنية. وقام الإعلام بتغطية أعمال اللجنة بصورة مكثفة، فمعظم الجرائد نشرت عدة موضوعات عنها يومياً، وكثيراً ما افتتح التلفزيون والراديو النشرات الإخبارية بأنباء عن

آخر جلسات اللجنة. كما عقدت اللجنة جلسات خاصة دارت حول قطاعات أو مؤسسات رئيسية في المجتمع ومشاركتها في الممارسات التي انتهكت حقوق الإنسان أو ردود أفعالها حيالها. ومن بين الجلسات الخاصة أيضاً تلك التي ناقشت قضايا موضوعية معينة وتلك التي ركزت على أحداث خاصة ذات أهمية جسيمة في تاريخ البلاد.

وأكبر تجديد قامت به اللجنة، والأكثر إثارة للخلاف من بين صلاحياتها، كان سلطتها في منح العفو الفردي عن الجرائم ذات الدوافع السياسية. وكانت صلاحية منح العفو موضوع طعن دستوري لم يكتب له النجاح في لحظة مبكرة من عمر اللجنة بالإضافة إلى العديد من المعارك اللاحقة في ساحة القضاء. تلقت اللجنة ما يزيد على 7000 طلب للحصول على العفو، وقد رفض معظمها في النهاية. ومنحت اللجنة العفو فقط لأولئك الذين اعترفوا بالكامل باشتراكهم في جرائم ماضية وأوضحوا أنها كانت ذات دوافع سياسية. وبالنسبة للجرائم الجسيمة بصورة خاصة كان على المتقدم بطلب العفو أن يمثل أمام جلسة استماع علنية للإجابة على الأسئلة الموجهة من لجنة الحقيقة والمصالحة ومن محامي الضحايا وعائلاتهم ومن الضحايا أنفسهم. وقد وضعت لجنة العفو في اعتبارها عدداً من العوامل عند تقريرها في طلب العفو منها على سبيل المثال ما إذا كان هناك تناسب بين الجريمة المرتكبة والهدف السياسي المنشود. ولم يكن الاعتذار أو إبداء الندم شرطاً ضرورياً لمنح العفو. غير أن الجرائم المرتكبة بهدف تحقيق الصالح الخاص أو لضغينة أو كراهية أو عداوة شخصية فلم تكن موضوعاً للعفو.

ونظراً لأن الحصول على العفو اقتضى الاعتراف العلني المفصل فقد كان واضحاً أن عرض "الحقيقة مقابل العفو" لن يقبله إلا من استشعر الخوف الحقيقي من المحاكمة. وقد كان من المأمول أن يزيد عدد من المحاكمات المبكرة الشعور بأن الإحالة إلى المحاكمة خطر جاد وقائم. وبالفعل فقد نجحت بعض المحاكمات الشهيرة لجرائم عهد الفصل العنصري في إدانة المتهمين وقضت بالسجن لفترات طويلة، وهو ما أدى إلى ارتفاع في عدد طلبات العفو. إلا أنه عندما انتهت محاكمة هامة أخرى (محاكمة الوزير السابق ماغنوس مالان و19 آخرين) بتبرئة المتهمين كان من الواضح أن خطر الإحالة إلى المحاكمة لن يكون قوياً بالدرجة التي تقنع العديد من الجناة من كبار المسؤولين بالنقد للحصول على العفو. ومن ثم حاولت لجنة الحقيقة والمصالحة أن تزيد من الضغط على الجناة حتى يعترفوا بجرمهم بإجرائها عدداً من جلسات التحقيق المغلقة. ومع ذلك فلقد أثر في نهاية الأمر العديد من الجناة المخاطرة بعدم التقدم إلى اللجنة، وانطبق هذا بالذات على القادة السياسيين لنظام الفصل العنصري والضباط الكبار بالجيش.

نشر التقرير النهائي للجنة الحقيقة والمصالحة في خمسة أجزاء في أكتوبر/تشرين الأول 1998 ومن فوره أشعل فتيل خلافات حادة تضمنت محاولة المؤتمر الوطني الأفريقي وقف نشر التقرير. وقد نظر في التقرير رسمياً في البرلمان بعد عدة شهور ولكن الحكومة لم تلتزم بتنفيذ توصيات اللجنة بما في ذلك التوصية الأكثر إثارة للخلاف وهي الخاصة بتعويض الضحايا. أما لجنة العفو، والتي لم تستطع الانتهاء من النظر في كل طلبات العفو في التاريخ المحدد سلفاً، فقد استمرت في عقد جلسات العفو لمدة عامين آخرين. وكان من المتوقع أن تجتمع لجنة الحقيقة والمصالحة بكامل هيئتها مرة ثانية في أواخر عام 2002 لإصدار ملحق لتقريرها النهائي يضم التحقيقات وجلسات العفو الأخيرة.

وعند النظر إلى تجربة لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا من الصعب ألا ننبره بمدى طموحها وتميزها. فبصرف النظر عن كل الانتقادات التي وجهت إليها فقد مثلت اللجنة

نقطة تحول حاسمة في تاريخ جنوب أفريقيا "بتضييقها مدى الكذب المسموح به." وكان للجنة أثر دولي لم يسبق له مثيل مما أدى إلى الشغف الكبير بهذا النوع من الآلية في العالم أجمع. وبالرغم من أن إرث الفصل العنصري مازال يطارد جنوب أفريقيا فلا يمكن أن يعزى ذلك إلى أوجه قصور معينة باللجنة. فلا يمكن معالجة هذه التركيبة الثقيلة أو رفع الضرر بصورة وافية في بضع سنوات قصار. إن تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في جنوب أفريقيا الجديدة بصورة كاملة يتطلب على الأغلب مبادرات جديدة (بما في ذلك محاكمة الأشخاص الذين أدانتهم اللجنة والتي طال انتظارها).

غواتيمالا

استمرت الحرب الأهلية في غواتيمالا أكثر من 30 عاماً وأسفرت عن حوالي 200,000 قتيل أو مفقود، وقد دارت بين القوات الحكومية المناهضة للشيوعية والثوار اليساريين (الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي). ومن بين أكثر الموضوعات المطروحة للنقاش في مفاوضات السلام إثارة للخلاف كان مسألة كيفية معالجة انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب المرتكبة في الماضي أثناء فترة الانتقال إلى السلم. وقد تم حل ذلك في يونيو 1994 عندما اتفقت الحكومة والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي على إنشاء "لجنة استجلاء التاريخ". إلا أن توقيع اتفاقات السلام النهائية وبدء عمل اللجنة تأخرًا ثلاث سنوات.

إن فكرة إنشاء لجنة للحقيقة أثارت اهتماماً كبيراً من جانب منظمات المجتمع المدني ومنظمات الضحايا في غواتيمالا وقد حاولت التأثير على المفاوضات أثناء عقد المفاوضات. وكانت النقطة الأساسية التي أثارت قلقهم هي قصر المدة الممنوحة للجنة استجلاء التاريخ (وهي ستة أشهر يمكن مدها لستة أشهر أخرى)، علاوة على النص على أنه ليس للجنة أن تحدد أسماء الجناة. وبالرغم من الغضب الكبير تجاه الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي لقبوله هذه القيود فقد مال المجتمع المدني تدريجياً إلى مساندة اللجنة بعد تعيين أعضائها واستخدامها لفريق ممتاز من العاملين. وفي النهاية تسنى للجنة أن تعمل لمدة 18 شهراً.

وكان رئيس اللجنة أجنبياً معيناً من قبل الأمين العام للأمم المتحدة، والعضوان الآخران كانا من رعايا غواتيمالا اختارهما الرئيس بموافقة الطرفين. وقد عملت اللجنة على مراحل مختلفة واستخدمت طاقم عمل تراوح ما بين 200 موظف في ذروة عملها (في 14 مكتباً ميدانياً) وأقل من 100 موظف في شهور التحليل والتحقيق وصياغة التقرير. وضم طاقم العمل بعض الموظفين الغواتيماليين والأجانب. وبلغت ميزانيتها النهائية حوالي 11 مليون دولار أمريكي. تلقت اللجنة أقل من مليون دولار من الحكومة الغواتيمالية وحصلت على الباقي من حكومات الولايات المتحدة الأمريكية والنرويج وهولندا والسويد والدانمارك واليابان. وكانت ولاية اللجنة أن "تستجلي" انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف المرتكبة ما بين 1962 و1996 والمتصلة بالنزاع المسلح، وأن تعد بناءً على تحقيقاتها تقريراً نهائياً يضم استنتاجاتها وتوصياتها فيما يخص تعزيز السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان وتخليد ذكرى الضحايا. وكانت أعمال اللجنة سرية إلا أنها كانت ملزمة بإعلان تأسيسها وولايتها ودعوة الأطراف المهمة للإدلاء بالشهادة.

والكثير من القرى في غواتيمالا تقع في عزلة شديدة وكان على العاملين باللجنة في بعض الأحيان أن يخوضوا الطرق الخلفية للوصول إلى المجتمعات الصغيرة المتناثرة، وفي بعض الحالات كان عليهم أن يسيروا على الأقدام لست أو سبع ساعات في طرق جبلية حتى يصلوا إلى قرية ما للاستماع إلى الشهادات. وفي بعض الأحيان اكتشف العاملون عند وصولهم أن السكان لم

يكونوا حتى على دراية بأن الحرب الأهلية قد انتهت، بل إنه أكثر من مرة ظن السكان أن العاملين باللجنة أنفسهم رجال حرب عصابات. وبالرغم من هذه التحديات استطاع العاملون باللجنة زيارة ألفي مجتمع محلي تقريباً وتلقوا 7338 شهادة بما فيها 500 شهادة جماعية.

كما طالبت اللجنة الحكومة الأمريكية برفع الحظر عن بعض الملفات بمساعدة دار محفوظات الأمن القومي الأمريكي. وأسفر هذا عن رفع الحظر عن آلاف الوثائق. غير أن المعلومات من القوات المسلحة الغواتيمالية كانت أقل كثيراً، وقد زعمت أن ليس لديها أية سجلات للأحداث الجاري التحقيق فيها. واستخدمت اللجنة أيضاً معلومات حصلت عليها من منطمتين غير حكوميتين وطنيتين، وعلى الأخص من مشروعين كانا قد أنشأا كمسعى بديل للوصول إلى الحقيقة قبل بدء عمل اللجنة بعدة سنوات. وكان المشروعان قد جمعا آلاف الشهادات، منها الكثير مسجلاً على أشرطة سمعية ومكتوبة، وخلفا وراءهما قاعدة معلومات تفصيلية وتقارير منشورة أيضاً.

أكملت اللجنة تقريرها الطويل وشديد اللهجة في فبراير 1999 ونشرته للجمهور في احتفال مشحون بالمشاعر حضره الآلاف. وصف التقرير أعمالاً من القسوة الوحشية وذكر أن "مناخاً من الإرهاب" ساد البلاد نتيجة لتلك الفظائع. كما قامت اللجنة بتحليل النفقات الاقتصادية للنزاع المسلح مستنتجة أن نفقات الحرب، بما في ذلك الخسارة في الإنتاج بسبب الوفيات، يعادل 121% من الناتج القومي الإجمالي لعام 1990. وعزا التقرير 93% من الانتهاكات إلى الجيش أو القوات العسكرية غير النظامية المدعومة من الدولة، وعزا 3% من الانتهاكات إلى الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي. ومع ذلك فقد يكون أقوى استنتاج توصلت إليه اللجنة هو أنه بالنظر إلى أنماط الانتهاكات المرتكبة في المناطق الأربعة الأكثر تعرضاً لها يتضح أن مندوبي الدولة قد ارتكبوا أعمال إبادة جماعية من 1981 إلى 1983 ضد جماعات من شعب المايا. وبالرغم من أنه كان محظوراً على اللجنة أن تعلن أسماء المسؤولين، فقد نشرت في تقريرها أن أغلبية انتهاكات حقوق الإنسان وقعت "بعلم أو بأمر أعلى السلطات في الدولة." وقدمت اللجنة أيضاً فصلاً مطولاً ضم توصياتها.

وبعد نشر التقرير النهائي بثلاثة أسابيع ردت الحكومة بإصدار بيان قالت فيه إن جميع الأمور الهامة في توصيات لجنة استجلاء التاريخ قد تم معالجتها بصورة وافية في اتفاق السلام. غير أنه بسبب ضغط المجتمع المدني المستمر قد يتم تنفيذ بعض التوصيات الرئيسية. فعلى سبيل المثال أوصت اللجنة بإنشاء مجلس مشترك بين الحكومة والمجتمع المدني للإشراف على عملية المتابعة، والآن تم إصدار قرار بإنشاء تلك اللجنة (بالرغم من أن التقدم المحرز في وضع القرار موضع التنفيذ بطيء للغاية). وبالنسبة للتوصيات الخاصة بمحاسبة المسؤولين عن أسوأ الانتهاكات فمن المشجع أنه قد تم إجراء عدد من التحقيقات القضائية في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وإن كانت قد أتت بمبادرة من منظمات حقوق الإنسان ومنظمات الضحايا لا الدولة.

وبالرغم من هذه الخطوات البسيطة للأمام يبقى واقع الحياة في غواتيمالا لم يتغير تقريباً. لم يحدث تجدد للنزاع، ولكن معظم الأسباب الجذرية له تبقى على حالها، بما في ذلك انعدام الأمن على نطاق واسع وغياب العدل والعنصرية والفقر المدقع المتفشى في البلاد. وبالإضافة إلى ذلك لم يوزع تقرير اللجنة النهائي إلا على نطاق ضيق حتى أن الكثير من المجتمعات التي قاست أشد أنواع الانتهاكات في كثير من الأحيان لا تعرف عن عمل اللجنة إلا لمأماً.

وجوه الاتفاق والاختلاف

وجوه الاختلاف بين لجنتي الحقيقة في غواتيمالا وجنوب إفريقيا لافتة للنظر. بل إن هناك عدداً من السمات الهامة التي تميز لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا عن معظم اللجان الأخرى حتى الآن (ومنها ترنيبات "الحقيقة مقابل العفو" الفريدة من نوعها، والتغطية الإعلامية الشاملة، وصلاحياتها الكبيرة في مجال التحقيق).

الجدول 8 (أ)

وجوه الاختلاف بين لجنتي الحقيقة في جنوب أفريقيا وغواتيمالا	
جنوب أفريقيا	غواتيمالا
- أجرت المئات من جلسات الاستماع العلنية	- لم تجر جلسات استماع علنية
- تغطية إعلامية شاملة طوال عملها	- تغطية إعلامية محدودة حتى التقرير النهائي
- كل أعضاء اللجنة من الوطنيين	- أعضاء اللجنة من الوطنيين والأجانب
- المصالحة جزء صريح من ولايتها	- المصالحة ليست جزءاً صريحاً من ولايتها
- عمل التوصيات الخاصة بالتعويضات جزء صريح من ولايتها	- التوصيات الخاصة بالتعويضات ليست جزءاً صريحاً من ولايتها
- 17 عضواً	- 3 أعضاء باللجنة
- لديها صلاحيات منح العفو	- لم يكن لديها صلاحيات منح العفو
- أعلنت أسماء أفراد من مرتكبي الانتهاكات	- لم تعلن أسماء الجناة الأفراد
- لا دور للأمم المتحدة	- دور هام للأمم المتحدة
- عملت لعامين ونصف إضافة إلى ثلاثة ونصف آخرين	- عملت لعام ونصف
- أيدت كل شهادات الضحايا	- حققت بصورة عميقة في 100 حالة
- النزاع "رأسي" و"أفقي" في نفس الوقت	- النزاع بالأساس نزاع "رأسي"
- تزامن مع عملها توجيه الاتهام إلى كبار المسؤولين	- لم يتزامن مع عملها توجيه الاتهام إلى كبار المسؤولين
- نشأت بقانون	- نشأت جزءاً من اتفاق سلام
- واجهتها العديد من الطعون القانونية	- لم تواجه بطعون قانونية
- كان لديها صلاحية جلب الشهود والتقنيش ومصادرة الأدلة	- لم يكن لديها صلاحيات كبيرة للتحقيق
- كان لديها برنامج متطور لحماية الشهود	- لم يكن لديها برنامج رسمي لحماية الشهود
<u>عملت في سياق</u>	
- نظام قضائي فعال نسبياً	- نظام قضائي ضعيف وفساد
- حوالي 25,000 قتيل أو مفقود	- ما يزيد على 200,000 قتيل أو مفقود

الجدول 8 (أ) يوضح الفروق بينهما، أما وجوه الاتفاق فهي كالآتي:

- استخدمت اللجنتان طاقماً كبيراً من العاملين المتنوعي المهارات.
- كان للجنيتين ميزانية كبيرة نسبياً.
- كان هناك مشاركة كبيرة من المجتمع المدني.
- قدمت اللجنتان تقريرين نهائيين مفصلين وشاملين.
- غطت الفترة الزمنية التي حققتا فيها أكثر من 30 سنة.
- تلقت اللجنتان التمويل من مصادر حكومية وأجنبية.
- لم تكن التوصيات المدرجة بتقريريهما النهائيين ملزمة.
- تلقت كل منهما الآلاف من الشهادات من الضحايا والشهود.
- اختيار أعضاء اللجنة في الحاليتين انطوى على عملية تشاور.
- قطع العاملون مسافات طويلة إلى أنحاء نائية لتلقي الشهادات من الضحايا.
- اعتمدت اللجنتان على تقارير تحقيقات سابقة أجرتها منظمات غير حكومية محلية.

* يمكن الاتصال بالمؤلفين: على عنوان المركز الموضح في الصفحة الأولى؛ أو عبر بريدهم الإلكتروني: mfreeman@ictj.org و phayner@ictj.org

المراجع وقراءات إضافية

المراجع الأساسية:

Guatemalan Historical Clarification Commission.

Guatemala: Memory of Silence, Report of the Commission for Historical Clarification: Conclusions and Recommendations, CEH, 1999.

Truth and Reconciliation Commission, "Truth and Reconciliation Commission of South Africa Report." Cape Town: Juta and Company Ltd; New York: Grove's Dictionaries, Inc., March 1999.

مراجع إضافية:

Boraine, Alex. *A Country Unmasked: South Africa's Truth and Reconciliation Commission*: Cape Town; Oxford, UK: Oxford University Press, 2001.

Van der Merwe, Hugo. *The South African Truth and Reconciliation Commission and Community Reconciliation: A Case Study of Duduza*. Johannesburg: Centre for the Study of Violence and Reconciliation, 1998.

Villa-Vicencio, Charles & Verwoerd, Wilhelm, eds., *Looking Back Reaching Forward: Reflections on the Truth and Reconciliation Commission of South Africa*. Cape Town: University of Cape Town Press, and London: Zed Books, 2000.

المراجع الموجودة على شبكة الإنترنت:

South African Truth and Reconciliation Commission,

<http://www.doj.gov.za/trc/index.html>

Guatemalan Historical Clarification Commission,

<http://shr.aaas.org/guatemala/ceh/>